

الدور الوطني والبناء الاجتماعي للمرجعية الدينية في بناء الدولة

م.م ستار جبار هاشم
مركز دراسات الكوفة

المقدمة:

يُعدّ الدور الوطني والبناء الاجتماعي للمرجعية الدينية في بناء الدولة ، موضوعاً يكتنز في ثناياه تأريخ الشعب العراقي وطبيعة مجتمعه في معالجة قضايا التنمية والسياسية ، التي ارتبطت بإرادة الشعب ، هذا الشعب الذي يدين بالولاء والاتباع لمرجعياته الرشيدة كقيادة روحية وتوجيهية في عباداته ومعاملاته ومواقفه الوطنية؛ لأن نشوء المرجعية الدينية ارتبط بحاجة الأمة للإصلاح ، والتواصل مع الرسالة وامتدادها عبر حركة التأريخ في بناء الدولة.

يتناول هذا البحث دور المرجعية الدينية في بناء الدولة العراقية بين الماضي والحاضر ، وبيان أثر مداد العلماء ودماء الشهداء في ذلك.

وقد درسنا فيه اهتمام المرجعية الدينية الشريفة بأوضاع الدولة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، فقد كان لها موقفاً واضحاً ، ومشرفاً وعظيماً لجميع الأحداث التي تعرضت إليها بلاد المسلمين ، من خلال الفاسدين وأعوانهم وعملائهم من الحكام؛ لتمزيق وحدة العراق ، وتحريف منهجه ، وتلوّث عقائده ، ونهب خيراته ، وإفساد رجاله ونسائه ، فانبرى لمواجهتهم فقهاء المرجعية وأعلامها من خلال الفتاوى التي تدعو للتصدي لأفكارهم تارة ، ولاعتداءاتهم تارة أخرى ، وما جرى في العراق منذ آبتداء تأسيس دولته عام ١٩٢١م بعد فتوى ثورة العشرين التي أطلقها المرجع الديني الشيخ محمد تقي الشيرازي قدس سره (١٩٢٠م) ضد الإنكليز المحتلين وما ترتبت عليها من آثار ، وختاماً بفتوى الجهاد الكفائي التي أعلنها المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله عام ٢٠١٤م للحفاظ على الدولة العراقية ضد كيان داعش الإرهابي ، لشاهد تأريخي حي على المواقف الوطنية في بناء الدولة العراقية ، والحفاظ عليها وعلى نظامها من الانهيار ، وقصدت في العنوان -بناء الدولة- بيان دور المرجعية الدينية في "التأسيس

والحفاظ عليها من كلّ عدوان، والتضحية في سبيل بقائها في عز وكرامة طيلة هذه المرحلة التاريخية، من خلال مواقف متعددة كان لها أعظم الأثر في ذلك.

يحاول الباحث من خلال هذه الصفحات أن يسلط الضوء على مواقف متعددة، ورؤى مختلفة، تحقق غاية سامية واحدة، وهي الدور الوطني والبناء الاجتماعي للمرجعية الدينية في بناء الدولة، وفي الحقيقة إنّ هذا العنوان لجدير بالبحث والدراسة من الأساتذة والباحثين المختصين لتأريخ العراق الحديث والمعاصر دراسة منهجية موضوعية، وواقعية منصفة؛ لتخرج بصفحات مشرقة عن دور المرجعية في ذلك، وليس دراسة مذهبية طائفية، أو قومية، تنظر إلى الوقائع من نظرة ما تعتقده آتداء، فتكتب التأريخ كما تريده، لا كما هو كائن، وقد رأينا مثل ذلك للأسف الشديد، وسنراه كذلك، وأظن أنّ الكتابة في هذه الموضوعات من الواجبات الدينية والوطنية، بل هو واجب علمي وثقافي على العلماء والمفكرين، والكتاب والشعراء والمثقفين؛ لتوثيق التأريخ الذي أسس لهذه الدولة، وحافظ عليها بفتاوى علمائها، ودماء شهدائها، ومواقف رجالها.

وقد قسم البحث على مقدمة تظهر أهمية الموضوع ومبحثين، تناول المبحث الأول التعريف بالمرجعية، والموقف المرجعي، والصفة الوطنية للمرجعية، والمرجعية الدينية فوق الشبهات، واختصّ المبحث الثاني بمسيرات القرار المرجعي، والمرجعية الدينية صمّام أمان العراق، والمرجعية الدينية ومسؤولية بناء الدولة، وختم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول

أولاً: التعريف بالمرجعية الدينية وبدايات نشؤها

يشير القرآن الكريم لموضوع المرجعية في سورة التوبة بشكل واضح في قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾^(١) ، فالآية القرآنية تنهي مؤمني سائر البلاد أن يخرجوا للجهاد كافة، بل أن يخرج طائفة منهم إلى النبي للتفقه بالدين وغيرهم إلى الجهاد^(٢).

والمرجع في اللغة: ((رجع أو الرجوع، بمعنى عاد، أو العودة الى ما كان من البدء، فمن اللغويين من يرى أن أصل المشتقات هو الفعل الماضي، ومنهم من يراه المصدر)) (٣). فالمرجع: هو الشخص المجتهد الجامع للشرائط مثل (الأعلمية والعدالة والعقل) الذي يشغل موقع المرجعية. وكلمة المرجعية مركبة من المرجع وياء النسبة وتاء المبالغة، ومثلها في التركيب الاشتراكية والديمقراطية وغيرها (٤).

والمرجعية في المعنى الاصطلاحي هي ((الجهة المتولية لشؤون الأمة أو الفرقة أو الطائفة يأجمعها ويديرها الإدارة لتدبير أصولها وأوضاعها الدينية، ويسمى المتمصص بها بالمرجع)) (٥).

وهذا يعني أن المرجعية الدينية؛ هي مؤسسة دينية يديرها المرجع الأعلى للشيعة علمياً واجتماعياً وسياسياً، وتنسب في أكثر الأحيان له، فيقال: مرجعية السيد الصدر أو مرجعية السيد الخوئي وهكذا (٦).

وبحسب هذا فهي المؤسسة الدينية أو الهيئة العلمية التي تضم عدداً من المجتهدين والعلماء من الأساتذة والطلبة على اختلاف مراحلهم الدراسية . وقد اتفق أهل الخبرة من الأساتذة والطلبة وكبار المجتهدين على توجيه الأنظار الى الشخص الأكفأ الجامع للشرائط من بين مجتهدي هذه المجموعة ليكون المرجع الأعلى الذي ترجع اليه الأمة بالفتيا والقضاء مع الاعتداد بباقي المجتهدين والعلماء الأعلام كقوة سائدة لهذا المرجع بتصديده للمرجعية بمعنى تزعمه لها (٧).

ويتفق العلماء والنقاد على أن من صفات المجتهد ((البلوغ الشرعي، والإيمان واليقين، والحرية، والعدالة، وحسن الظاهر، فضلاً على الخبرة الدينية والعلمية)) (٨).

ثانياً: الموقف المرجعي

لقد نظم الموقف المرجعي حركة الأمة، وأمن ثوابت الصلة بالله، ونظام التعبد الحقيقي دون شائبة انحراف في الاعتقاد، فموقف المرجعية هو الفارق بين صوابية الصلة بالله وزيف ادعاء الانقياد اليه.

إن الأمة يجب أن تفهم تماماً معنى الصلة بالله، وكيفية الإيمان بآل محمد (عليهم السلام) من خلال القيادة المرجعية، وإلا ستهدد حصوننا بمن لا قدرة له ولا قابلية ولا شرعية على العمل والتدبير؛ كي يخدع فيعان فيدفع مالا فيكون قيادة فيتبع. وحين تقف المرجعية على شرعية الهرم القيادي، لا يحق لمن آمن أن يلتفت عنها ولو بإزاحة العصر أو إشاحة النظر أياً كان اتجاهه أو خلافه النفسي معها، وتلك خصوصية الإلهية، حيث تتركز نقطة الفصل بين القبول الاجتماعي والأخلاقي لأي فرد أو اللاقبول، وتثبت القيادة المرجعية في قواعدنا الشيعية صلة الإمامة بالفرد سواء فهم تلك الصلة وانتهج خطها التعبدي في الإطاعة أو فهم فطاع فتمرد زمن الشدة أو تمرد ولم يطع، إذ لا يكون العبد عبداً عند الكلّ ما لم يصدر من المرجع أيضاً بذلك، وإذا كنا نستوعب ذلك فإننا يجب أن نحافظ على مسافة فاصلة بيننا وبين الأمة، ويجب الابتعاد عن الذين يرمون تشويه الحقيقة، ويحملون أفكاراً غير طبيعيّة، ويحاولون أن يبنوا أمجاداً شخصية^(٩).

إن المرجعية تحيط بمفاصل تأثيرية بالأمة تستوعب مختلف زواياها منها:

١ - المفصل الطبيعي:

إن المدّ الجماهيري في الطاعة العلنية لموقف المرجعية، وفق مقاييس الرأي العام، مسaire مع ما يلزم الآخرون به أنفسهم مع توجيهات المرجعية جميعها. إن قضيتنا في فهم المواقف تتحدّد من خلال تجريد طبيعي من تقودهم المرجعية عن تأثير العامل الفردي أو الاجتماعي ليصفو كل فرد في اتصاله مع توجيهاتها وإرشادها وأوامرها.

ومن ثم فالمرجعية تسعى لإيقاف أي قانون فردي متّحي، وتعمل بالقانون الإلهي. فالقيادة المرجعية. تعمل على تنظيم وترتيب ومنح الرأي في أسلوب كناية أو تورية، إذ لا ينبغي أن تسكت بحيث يحسب على العقيدة سكوتها، كذلك لا ينبغي أن تسرد لكل أحد ما تصنع، فيتوازن حينئذ الموقف، ويخلق الدرب على المسلك المتعاد إذ يكون الموقف المرجعي بعيداً عن التحليلات والتأويلات^(١٠).

٢ - المفصل الاجتماعي:

لابدّ من التوافق بين الموقف العام والموقف المرجعي، تتحدد أوامر القيادة، وتستجيب القاعدة الفورية والكلية، فيرسم الفعل الخارجي جماعياً في التنفيذ على هدى ما تريده المرجعية في التحرك والممارسة.

ويتقوم السلوك الاجتماعي باتباع الأمر المرجعي فيحفظ التماسك العام، بقوة القيادة وأحقية مواقفها وثبات فكرها^(١١).

لاشك أن الرسائل الإلهية تهتم وتهدف إلى صنع مجتمع إنساني متكامل يقوم على أسس صحيحة وسليمة تتجاوب وتتسق مع فطرته التي فطر الله تعالى الناس عليها، تضمن له حياة طيبة خيرة في عالم التراحم الدنيوي، وحياة خالدة منعمة في العالم الآخروي.

فالتعاليم الدينية؛ إنما جاءت لتنظم حياة الانسان في جميع مفرداتها واختلاف اصعدتها، فهي تنظم من جهة علاقته بالروح التعبدية الحققة لله تعالى المحررة له من كل أشكال العبوديات الاخرى، وذلك من خلال العبادات المفروضة ومبدأ الطاعة والتسليم المطلق لأحكام الله وقضائه والانقياد التام لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وخلفائه المنصوص عليهم؛ لتنسجم حركة الفرد والمجتمع - من خلال حركات افراده - في نظام يكمل بعضه بعضاً، فتتوحد وجهة الأمة وتسير وفق الغاية الإلهية.

ومن جهة أخرى تنظم علاقة الانسان بالانسان في مواضع التراحم والاختلاف سواء كانوا أهل دين واحد أو أهل أديان مختلفة ((الناس صنفان إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق))^(١٢)، فتجعل مراتب للحقوق حسب درجات القرابة أو الجيرة، بالإضافة إلى الدين والانسانية، فتعطي للحياة البشرية نكهة خاصة تكتمل فيها إنسانية الانسان، ويمتألق قلبه حباً للآخرين، فيتحمل مسؤولياته تجاههم برحابة صدر ورضا نفس، يستشعر خلالها أنواع اللذائذ المعنوية، حتى يصل إلى درجة يتحول معها إلى باحث عن الواجبات والمسؤوليات الاجتماعية، والانسانية، والدينية، لا مبحوث عنه.

أما الأسس التي يقوم عليها البناء الاجتماعي الإسلامي الصحيح؛ فهي ستة أركان، لبناء الجماعة الصالحة، وهي كما يأتي^(١٣):

أ- العقيدة الصحيحة والقضايا ذات العلاقة بها.

ب- الاخلاق.

ج- نظام الجماعة.

د- التاريخ.

هـ- طبيعة حركة الجماعة ونشاطاتها (الخطط والمواقف).

و- علاقات الجماعة.

٣ - المفصل القيادي:

هذا المفصل يجمعنا الاشتراك فيه، لايفرقنا إلّ التزام التدين أو عدم التدين، حيث تدخل كل الكتلة الشيعية في إطاعة المرجعية، ومن يشذ ويعصي ينفصل عن انتماء آل محمد(ص) إلّا بالمسمى الخارجي، وذلك هو مقتضى الإيمان بشرعية الأمر وبديهة الانبعاث نحو نفيه بين كل قائد ومقود.

ويرتبط المفصل القيادي بالأمة عن طريق تحكّم نوعية المعرفة المتداولة بين فصائل الأمة ومدى تغلغل مرتكزات الضلال الفكري أو الهداية للإيمان القيادي. فالمرجعية تحارب الطائفية والتقسّم، وهذا يتحقق بقوة القيادة سيطرتها، وانضباط القاعدة الجماهيرية وانبعاثها نحو تنفيذ الأوامر الإلهية دون أي نقاش من خلال الدفع الذاتي في الفرد والأمة في مجموعها ككل، وحينئذ يتجلى صدق القول^(١٤).

ثالثاً: الصفة الوطنية للمرجعية الدينية:

الوطنية هي صلة بين الوطنية هي صلة بين الفرد والدولة أو تنظيم للعلاقة بين الفرد والدولة انطلاقاً من ارتباط الفرد بالأرض (الوطن)^(١٥)، وطالب العلوم الدينية الذي يهاجر من بلده الى العراق، النجف على الأغلب فإنّه يبقى سنين طويلة مرتبطاً بهذه الأرض، ويمضي نحو الاجتهاد والمرجعية، وهو مازال يعيش على هذه الأرض التي

تمنحه المواطنة الحق، ناهيك عن القانون الذي يمنحه هذه الصفة. فالوطنية المرجع تتجسد بارتباطه بالوطن الذي يستوحي عنه مبادئ الانتماء والاخلاص لهذا الوطن. وترتبط السوية الوطنية بالجماعة الوطنية، لفهم تكوين الهوية الوطنية لابد من التعرف على طبيعة الجماعة الوطنية وقد حكمت الجماعة الوطنية العراقية على مر التاريخ طبيعة المراجع والعلماء الذين عاشوا في العراق رغم أصولهم غير العراقية، يقول الباحث (سموئيل هنتختون) :

((إن حضور قضية السورية الوطنية، غير مختص بالعراق، بل يمثل ظاهرة عالمية))^(١٦) ، بل حتى الذين استوطنوا العراق وأخذوا السمة العلمية في حوزاته العلمية العديدة خرجوا منه الى بلدانهم وبلدان أخرى لأغراض التبليغ والإصلاح يرى تلك البصمات العراقية مازالت ملازمة لهم ويحسون بالانتماء الوطني لأرض العراق التي انطلقوا منها نحو التغيير والدعوة الى الله تعالى.

من أهداف المرجعية الدينية:

- ١ - تقديم خدمات متكاملة على نطاق واسع.
- ٢ - تفعيل العمل التنموي، وتحفيز المؤسسات الشريكة على تبنيه (مثل مشاريع الأنجم الزاهرة).
- ٣ - تسعى مؤسسة العين من خلال نشاطاتها الإنسانية إلى تحقيق جملة من الأهداف السامية وهي:
- أ - تلبية حاجات اليتامى وعوائلهم من خلال توزيع المساعدات المالية والعينية شهرياً.
- ب - تقديم الرعاية الصحية، وتأمين تكاليف العلاج والعمليات الجراحية داخل العراق وخارجه، وتزويد اليتامى من ذوي الاحتياجات الخاصة بالأجهزة الطبية التي تعينهم على أداء نشاطاتهم اليومية.
- ت - تطوير قدرات اليتامى وتنمية مواهبهم، وتشجيع المتفوقين منهم، من خلال المتابعة المستمرة واستخدام وسائل التشجيع والتحفيز.

ث - تأمين السكن اللائق لليتامى وعوائلهم من خلال إنشاء المجمعات السكنية، وترميم المساكن المتضررة، وتقديم ما يحتاجون إليه من متطلبات العيش الكريم.

ج - إذكاء الوعي الديني والعقائدي بين اليتامى من خلال الاهتمام بالجانب الديني، والتركيز على تربيتهم تربية إسلامية سليمة نابعة من النهج القرآني وسيرة أهل البيت (عليهم السلام).

ح - الوقوف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لليتامى.

خ - توفير العلاج النفسي الناجع، والاهتمام بالسلامة النفسية لليتامى.

د - معرفة المتغيرات التي تطرأ على الأيتام وعوائلهم والجهات المستفيدة.

رابعاً: المرجعية الدينية فوق الشبهات

إن القضية السياسية الآن مفروضة على هذا المجتمع وعلى مراجعنا، بالرغم من الابتعاد الكثير من الطلبة الحوزويين عن طريق السياسة في تلك الفترة، وانشغالهم في العلم، نجدهم اليوم يتصدون لما تصدى له المرجع، ومالهم من رأي يسير على إنقاذ الناس وتوعيتهم.

لذا نجد دائماً إن الحوزة تحذر من الوقوع في محيط القضية السياسية، والا فالمعالجة هي التوعية، أي أن نعي القضايا السياسية، وأن نفرق بين القضايا الكلية والقضايا التفصيلية، وبين التحزبات والدخول في الصراعات الجانبية فيما بين السياسيين.

وجدنا الإمام السيستاني "دامت بركاته" يسعى لتهيئة الظروف، ويعمل من أجل هذا الأمر حتى التضحية في الغالي والنفيس، لأنه يدعو إلى إقامة الحكم الإسلامي، وليس الحكم المتأسلم، مع وجود موانع موضوعية خارجية، وسياسية تمنع إقامة هذا الحكم والسير به.

نجد تعدد المرجعية في العراق، خلق تحسس عند السياسيين، وكل فئة منهم، تتبع نهج مرجع معين، لكن بعد الفتوى التي صدرت من قبل السيد السيستاني "دام ظله" جعلت الحوزة تتوحد في كلمتها نحو تحقيق الإرادة في مواجهة الإرهاب، ودفع خطر الفاسدين.

لذلك نجد الفتوى الأخيرة ضد داعش، وإغلاق الباب بوجه الساسة السابقين، أما كان بحاجة الى حركة موحدة، تتوحد بها المواقف، وآلية التوحيد للأمة، عندما تكون تحت خيمة واحدة، مرجعية واحدة، مرجعاً في الأمور السياسية، والاجتماعية والدينية^(١٧).

المرجعية تؤمن بالحلول السياسية، والتعددية السياسية، وهذان الحدان مما يعترف به العالم كله، ولا توجد مشكلة في هذه التعددية بل العكس هو الصحيح، فهذه التعددية تفتح الطريق أمام مواكبة التطورات الحياتية، تجد المرجعية ملمة بهذا الأمر.

القضية السياسية، التي يتهجم بعض السياسيين بها ضد المراجع، هي موكولة بحسب حركتها الى العراقيين أنفسهم، وهذا أيضاً هو قرار المرجع الرأس، وقرار المراجع العظام بصورة عامة، وهذا أمر طبيعي لأنهم أعرف بشؤون العراقيين^(١٨).

نرى إنجاز المرجعية من ناحيتين: النظرية والتطبيقية، فالجانب التطبيقي دفع خطر، كان سببه فساد الساسة العراقيين، وقيادات الجيش العراقي، ونظرياً أخذت مساحة واسعة أمام العالم، على أن العراق لديه سلطان القلوب وليس سلطان الكراسي، فكانت نظرية يفتخر بها التاريخ.

سارت المرجعية على شعار الإمام الحسين (عليه السلام) حين قال (ألا إن الدعي ابن الدعي قد أرتكز بين إثنتين، بين السلة والذلة، وهيهات منا الذلة) من هذا الشعار أطلقت صرخة الفقراء بصوت الفتوى المدوية، ضد الفساد والإفساد، ومحاربة الساسة المتأسلمون^(١٩).

واليوم وجدنا كيف دافعت المرجعية الدينية في العراق، عن المستضعفين من قبل الحكومة، وهذا أمر يشهد به أخواننا الكورد في العراق عندما تعرضوا الى الظلم، مع أنهم لا ينتمون الى مذهب أهل البيت (عليهم السلام) وما زالوا يحبونهم ولهم ارتباط روحي، ومعنوي كبير^(٢٠).

المبحث الثاني

أولاً: مسيرات القرار المرجعي

إنّ القرار المرجعي يقيم وفق شروط من أهمّها: عدم زجه في النظرة الفردية والشخصية الخاصة للناظر فيه فيلتبس عليه الأمر. إنّ الذي يتحكم صلتنا بالمرجعية كأفراد وكمجتمع ، حيث تترتب على أقصى درجة، هو الرقابة الذاتية عند كلّ أحد، حيث تترتب على أقصى درجة حساب حركي عن الخطأ في إطاعة الالتزام بالأوامر^(٢١).

لقد كان صناعة القرار الاستراتيجي المصري أو التاريخي المفاجئ ؛ يُصنع في دهاليز السياسة والغرف المغلقة في شتى المدارس الفكرية ودوائر المخابرات كنتيجة للعصف الفكري لما استحضرت القيادات في وقت معين بعملية بلورة للمخزون المعلوماتي أو (عملية حسابية للمتغيرات في بنك المعلومات)، وبنك المعلومات هذا هو ما اختزنه التاريخ من تجارب وأحداث هي نتاج تراكمات آراء واجتهادات سابقة للعقول المجربة من الفلاسفة والعلماء والمفكرين، يضاف اليه ما تطرحه الحياة المعاصرة وكذلك قرأت المستقبل على امتداد مساحة العقل ، وبالتالي قناعة صناع القرار أنفسهم ومستشاريهم. وهذه الأسس والآليات تمثل منظومة متسالم على صحتها ومن ثمّ اعتمادها في هذا الصدد، ذلك أنّ من أهم مميزات هذه المنظومة كونها نتاج عمل يومي على مدار الساعة لعدد كبير من مراكز البحوث وحقول التجارب والمؤسسات الدراسية ، قد تشكل بمجموعها مدينة كبيرة بحجم مدينة النجف الأشرف من حيث (المساحة وعدد الموظفين والمكائن والمعدات والكلف النقدية)، وفي كل دول العالم تُرصد لها ملايين الدولارات ، وبالرغم من تجنيد هذه الاحتياطات الهائلة ، فعندما يأتي القرار كرد فعل بناءً على خطر مفاجئ ترتفع احتمالية الخطأ في القرار ؛ لذلك لم يشهد التاريخ نجاح مطلق لقرارات سياسية مهما كانت متأنية ومدروسة.

لكن استحضار سريع للحيثيات التي رافقت فتوى المرجعية الدينية العليا باعتبارها قرار مفاجئ لحفظ العراق في ١٣/٦/٢٠١٤ بشأن التدابير الواجب اتخاذها لأفشال الهجمة الوحشية التي كادت تبتلع العراق وقرأت النتائج الواقعية على امتداد سنتين

لنداء المرجعية تفصح عن التباين الشاسع بين القرارات عبر القنوات التي اشرنا إليها ووفق الآليات التي اوردناها وهذا القرار المرجعي أن صح التعبير كأنجح قرار في عالم التعبئة المعاصرة ولم يمر ولا يخضع للحسابات الجيوسياسية (النموذج الإدراكي النظري) التي أسلفنا الإشارة إليها، رغم الدرجة العالية من الخطورة، ويمكننا ايجاز نتائج القرار بأنها حفظت العراق بكل ماتعني هذه المفردة^(٢٢).

لقد صدمت المرجعية الدينية العليا العالم بأسره بفتوى الجهاد الكفائي والاستجابة الجماهيرية الواسعة للموت لاستيعاب حالة الغزو الوهابي الصهيوني المسمى داعش وتحطيمها. من هنا تعرف العالم على ماهية المرجعية العليا وأهمية دورها، وقد عد هذا الفعل عند الكثير مما يذهل العقل ومن معجزات العصر ويؤشر مفاجئات في عالم الإمكان، خصوصاً عندما تعرف بأن هذا النداء يأتي من شخص واحد قد استحضر كل الخيارات والاحتمالات، علماً بأن الذين يساعدونه في توصيل قراراته بضع أشخاص بمجموعهم يعيشون في منزل متواضع الامكانيات مساحته لا تزيد على (١٠٠ مترمربع) في مدينة النجف الاشرف وهو بالتأكيد لم يرصد له من ميزانية الدولة شيء. نحن لا نقول بأن القرارات ليست نتاج العقل البشري أو خارج قاعدة الأسباب الطبيعية المتلازمة، لكن نشارك القائلين بالحنكة العالية للقرار، كما نضع علامة صح أمام قول القائلين بأن البشرية بكل مدارسها الفكرية والعقائدية لم ترقى إلى إصدار قرار بدقة قرارات مدرسة آل البيت عليهم السلام المتمثلة بالمرجعية الدينية العليا للحفاظ على بيضة الإسلام والمصالح العليا للأمة والتوازن الديموغرافي، كما نؤيد بأن فهم أجواء قرارات المرجعية غير متيسر وفق الآليات المعاصرة. لذلك فمن الصحيح أن نتحدث عن انعطاف فكري ومادي في مسيرة الآخر وتغير جذري في حسابات العدو اعادته القهقرة إلى وراء فنقلب مذعوراً لا يحسن التفكير.

أن هذا النوع من هيئات صنع القرار (المرجعية الدينية) هي مفخرة لاتباعها وتتفرد بمجموعة خواص ومميزات وخلفيات قد تتراء غيبات لمن لا يؤمن بالتسديد الإلهي ويغفل أن قاعدة الأسباب الطبيعية المتعلقة بالفشل والنجاح غير منظوره بمجموعها في

الحسابات المادية وأن الأسباب المنطقية والعقلانية للنجاح المنقطع النظير للفتية الجهادية ، يتقدمها صدق علاقة المرجعية مع السماء فتمنحها التسديد فيما يصدر عنها من قرارات وبذلك فالمرجعية تعبر عن أرادة السماء فتحظى بالتأييد الإلهي ، وأولى دلالات هذه الميزة صحة مذهب المرجعية وصدقها في التعامل مع مفردات المذهب وثانيا الدرجة العالية من العلمية والفهم العميق والواقعية في التشخيص للمخاطر والمصالح لكل مكونات الشعب وبالحرص المتناهي والمراقبة الدقيقة للمتغيرات في ساحة الاحداث العالمية وثالثا الثقة المطلقة المتبادلة بين المرجعية وأتباعها واحترامها من قبل كل مكونات الشعب العراقي وثقة اصداقاء العراق والعالم الخارجي بها ورابعا وخامسا^(٢٣).

وأما مرد دهشة وتساؤل المدارس الفكرية والمحللون للسياسة والمراقبون للأحداث فهو ، أن هؤلاء يتعاملون بأدوات صنع القرار المعاصرة وينسون بأن العلم غير محدود وغير محتكر (فوق كل ذي علم عليم)، كما أن مصادرهم تفتقر للخبر اليقين عن توجيهات السماء وترباط الأحداث فهم قد استهلكوا ما عندهم من العلم والطاقات الفكرية في شؤون الحياة الدنيا المنظورة فقط فلم يبقى منه شيء يدركون به أمور الآخرة فهم في جهل مطبق منها كأنها لم تقرر سمعهم أولم يعقلوها أو جحدوها وسيقنتها قلوبهم أو في شك منها دائما يرتابون في أمرها لفساد عقيدتهم ، ومن ثمّ تجاوز قرار المرجعية (الفتية الجهادية) كل الحسابات الاحتمالية لدى الطرف الآخر رغم تفوقه وحفظت العراق.

ثانياً: المرجعية الدينية صمام أمان العراق

في ظلّ التحولات السياسية الكبيرة التي يشهدها العراق، برز دور السيّد السستاني في ضبط الأحداث السياسية المضطربة، التي تقع تحت تأثير نفوذه لما يتمتع به من احترام واسع في صفوف الجماهير العراقية، وكذلك الأحزاب والشخصيات السياسيّة المؤثرة في الساحة العراقية، فقد بقي منزله قبلة للزائرين من مختلف الطوائف والمذاهب والقوميات العراقية، إذ كان يستقبل مسؤولين من رؤساء جمهورية ورؤساء وزارات ووزراء ونواب برلمان وشخصيات ذات مناصب عالية في الدولة، كما كان يستقبل

السفراء ومبعوثي الأمم المتحدة وأمينها العام أمثال أشرف القاضي والأخضر الإبراهيمي وسيرجيو دي ميللو. وكان يرفض استقبال مبعوثين ينتمون الى الدول المشاركة في القوات متعددة الجنسية^(٢٤).

لقد ساهم السيد السيستاني في نزع فتيل أول صراع مسلح داخل الصف الشيعي. ففي منتصف تشرين الأول ٢٠٠٣، حدث نزاع مسلح بين أطراف شيعية في كربلاء المقدسة تنافست حول السيطرة على المراقد المقدسة هناك. وبعد حدوث اشتباكات تدخلت بعض القوى الإسلامية كحزب الدعوة الإسلامية للوساطة. وشارك مكتب السيد السيستاني في إيجاد صيغة لإخراج المسلحين من العتبات المقدسة^(٢٥). فأصدر البيان الآتي من مكتبه:

بسمه تعالى

النزاع المسلح الذي وقع في كربلاء المقدسة، نجم عن غياب السلطة الوطنية العراقية عن الساحة بصورة فاعلة، ووعد أعداداً كبيرة من الأسلحة غير المرخصة بأيدي الجماعات غير المنضبطة، وقد تم التوصل الى حل النزاع بمساعي ممثل مكتب السيد دام ظله، والمحاكم العراقية الصالحة هي وحدها التي يحق لها محاسبة المفصرين أيّاً كانوا.

٢- يلزم تعزيز القوات الوطنية العراقية المكلفة بتوفير الأمن والاستقرار ودعمها بالعناصر الكفوءة والمعدات الضرورية، ولسنا مع تشكيل أي ميليشيات.

يتحدد ذلك كله من قبل أعضاء المؤتمر الدستوري المنتخبين من قبل الشعب العراقي^(٢٦). كذلك عدّ السيد السيستاني وجود القوات المحتلة في العراق غير شرعي، وهذا الموقف لا غبار عليه عند القاضي والداني في العراق وخارجه، ولكن السيد يرى أنّ المعركة من أجل استقلال العراق بحاجة إلى العقلانية، وإلى مرجعية سياسية وطنية ومرجعية دينية، تتضافر جهودهم مع كلّ أطراف الشعب واتجاهاته السياسية والاجتماعية، ومن خلال استخدام الأساليب المتحضرة والديمقراطية والمدنية سبيلاً لتجنب العراق المزيد من الدماء، وطريقاً لنيل الاستقلال الكامل لكلّ أرض العراق، إذ يرى السيد وجوب أن يعمل كلّ المعنيين بالمسألة الاستقلالية وحركتها الوطنية بكلّ السبل والإمكانات، من

أجل إخراج الاحتلال بأقل الخسائر البشرية والسياسية من العراق، وأن يبقى السيد على مسافة واحدة متساوية من جميع الفرقاء والقادة والاتجاهات في الساحة العراقية، على أن الهم الوطني الأساسي تبقى المرجعية هي التي تحمل أوزارهم وتعيش استحقاقاته، لأن هذه الاستحقاقات والعمل من أجل تحقيق كامل شروطها وأجوائها، والخروج بنتائج تُعيد الأمن والاستقرار للبلاد تعتبره مرجعية السيد السيستاني مسؤولية شرعية، وأداؤها من الواجبات الملقة على عاتق حملة الدين وقادة ألوية المسلمين، وعلى رأسهم المراجع العظام، إذ نلاحظ هذا الدور من خلال اهتمام السيد السيستاني بصورة كبيرة وملحوظة بموضوع الانتخابات البرلمانية وتشكيل الجمعية الوطنية، وذلك الاهتمام نابع من كون المجلس يمثل المؤسسة الأقوى في الدولة، وهو الممثل الشرعي للشعب العراقي^(٢٧).

ثالثاً: المرجعية الدينية ومسؤولية بناء الدولة

ما قامت به الأحزاب الإسلامية في العراق بعد الاحتلال جعل من بناء النظام الثيوقراطي في العراق حلمًا بعيد المنال، كما أن التوجهات العالمية بعد أحداث سبتمبر وطريقة التعاطي الإعلامي مع المتشددین

دينياً أسهمت كثيراً في انحسار فرصة بناء الدولة الدينية في العراق .

فقد كانت الأحزاب الدينية جزءاً من الجهد الدولي لاحتلال العراق وتدميره، رغم المبررات التي ساقها لتبرير مواقفها في إنقاذ الشعب العراقي من الظلم والحصار والدكتاتورية .

ولأن التوجه العام في العراق دينياً، فقد التفت الجماهير حول هذه الأحزاب لاعتبارات طائفية، وقد دفعت الأحداث إلى انقسام البيت العراقي إلى معسكر شيعي وآخر سني، ولم يقف الأمر عند ذلك بل دفعت الأجنداث الحزبية والأجنبية إلى الاقتتال بين هذه المعسكرات، وفشلت هذه الأحزاب في تسويق برامجها لأنها كانت جزءاً من الاحتراب وليست جزءاً من الحل وإنهاء الأزمة، وأصبح المواطن أمام خيارين، إما التخندق للطائفة لضمان الحياة، أو الخروج عن الطائفة ليقع فريسة للاحتراب وتصفية الحسابات.

وبعد أن تسيدت هذه الأحزاب واستلمت السلطة لم يبق شيء يربطها في الدين سوى بقايا من شعارات، وتاريخ قديم لا يقوى على بعث الروح في هذه الأحزاب مع ضغط الإغراءات المادية، وزاد في مسخها الفساد الكبير الذي ضرب بأطنابه كل مفاصل الدولة^(٢٨).

وبعد إن جاءت الانتخابات وأقرت القائمة المفتوحة اعتمدت هذه الأحزاب على مرشحين من خارج أحزابها، هم واجهات اجتماعية في مناطقهم، كان دورهم جمع الأصوات للقائمة الحزبية، مما أسهم في فوزها مرة أخرى في غياب المنافس الوطني، حيث لم يكن في الجنوب من قوة سياسية مؤهلة للفوز بما اختارت من شخصيات سوى المجلس الأعلى والتيار الصدري وحزب الدعوة، وهي في جميعها أحزاب إسلامية . إن هذا الواقع ألقى بظلاله على هيبة المؤسسة الدينية في العراق التي لم تتدخل لكبح جماح هذه الأحزاب وقطع الطريق عليها في استخدام الدين كمطية لتأمين مصالحها . وهذه المؤسسة لم تتدخل لمساءلة الحكومة التي تحكم باسمها عن مئات المليارات من الدولارات التي أهدرت دون أن يقدم شيء للمواطن . وهذه المؤسسة لم تتدخل للمطالبة بالكهرباء وتحسين الخدمات ودعم البطاقة التموينية والمشاركة في هموم المواطن .

وفي الوقت الذي كانت تستحق الثناء لابتعادها عن العملية السياسية نرى أنها تستحق الثناء أكثر بعد أن تتبرأ هذه المؤسسة من الحكومة، وتبرئ الدين من أفعالها، وهذا العمل سيعيد الهيبة إلى المرجعية، كما أن دعم المرجعية لحكومة علمانية تحترم الدين سيكون السبيل الوحيد لتأمين مستقبل المرجعية وضمان استقلالية سلطانها، ذلك إن الأحزاب الدينية تسعى لأن تكون بديلاً عن سلطة المرجعية، وهي في حالة تنافس لما تمتلكه من إمكانيات ومغريات في صرف الأنظار عن سلطة المرجعية^(٢٩) .

ولعل هذا يذكرنا بما حصل في تركيا بعد انهيار الخلافة العثمانية ونمو التيارات العلمانية، وكيف بدأت المؤسسة الدينية تدعو من على منابر الجمعة إلى انتخاب الشخص العلماني، بعد أن أساء رجال الدين للعمل السياسي فأساؤوا للإسلام.

لقد نجحت المراهنة الوطنية على وحدة البلاد بعد أن فشلت الطائفية، وعادت الوطنية سيدةً تتربع على عرش بناء الدولة في العراق ليس طعنًا في المنهج الإسلامي وإنما طعنًا في من يتقدم الصفوف لتبني هذا النهج، ذلك لأن الدولة الإسلامية في عهد الرسول وخليفته من أهل بيته (عليهم السلام) كانت مضرب مثل لما قدمته للإنسانية وللتراث السياسي في بناء هيكلية إدارة الدولة .

إنَّ للمرجعية الدينية الشريفة في التأريخ الحديث والمعاصر موقفًا واضحًا، ومشرفًا وعظيمًا لجميع الأحداث التي تعرّضت إليها بلاد المسلمين، من قبل الدول الاستعمارية التي تكالبت عليها لاستعمارها، أو من خلال أعوانهم وعملائهم من الحكام؛ لتمزيق وحدتهم، وتحريف منهجهم، وتلوّث عقائدهم، ونهب خيراتهم، وإفساد رجالهم ونسائهم، فانبرى لمواجهتهم فقهاء المرجعية وأعلامها من خلال الفتاوى التي تدعو للتصدي لأفكارهم تارة، ولاعتداءاتهم تارة أخرى، وما جرى في العراق منذ ابتداء تأسيس دولته عام ١٩٢١م بعد فتوى ثورة العشرين التي أطلقها المرجع الديني الشيخ محمد تقي الشيرازي قدس سره (١٣٣٨/١٩٢٠) ضد الإنكليز المحتلين وما ترتبت عليها من آثار، وختاماً بفتوى ((الجهاد الكفائي التي أعلنها المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله عام ٢٠١٤ للحفاظ على الدولة العراقية ضد كيّان داعش الإرهابي، لشاهدٍ تاريخيٍّ حيٍّ على المواقف الوطنية في بناء الدولة العراقية، والحفاظ عليها وعلى نظامها من الانهيار، من خلال مواقف متعددة كان لها أعظم الأثر في ذلك))^(٣٠).

الخاتمة

أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

حظيت المرجعية الدينية في العراق بالتأييد الشعبي والسياسي الواسع من مختلف شرائح ومكونات المجتمع في بناء الدولة ؛ لمواقفها الوطنية التي لم تفرّق بين مكوّن وآخر، وتصديها لدعم القيادات السياسية في العراق؛ تحقيقاً لتوازن سياسي وسلم اجتماعي، وتفادي وقوع حرب طائفية أو أهلية، وصولاً إلى استقرار أمني واجتماعي للشعب

العراقي، فقد دعت للتهدة في العديد من الأحداث التي مرّ بها الشعب العراقي، فبعد وصول داعش إلى المناطق المقدّسة والآهلة بالسكان، وقتله الآلاف من العراقيين في المدن العراقية على أساس طائفي، وعدم وجود قوات عسكرية نظامية من الجيش والشرطة قادرة على وقف تقدّم الإرهاب، أدركت المرجعية الدينية خطورة الوضع الأمني الحالي، واحتمال انجرار البلاد للحرب الأهلية الشاملة؛ لذا جاءت دعوة المرجعية الدينية لكلّ العراقيين إلى الجهاد الكفائي للدفاع عن الوطن والمقدّسات، وتشكيلها لقوات الحشد الشعبي ودعمهم بالمال والسلاح؛ إذ إنّ تحاذل السياسيين والانقسام بين الكتل والأحزاب السياسية، دفعها لأن تأخذ زمام المبادرة في الدفاع عن الوطن والمقدّسات والشعب.

إنّ تدخل المرجعية في الحياة السياسية والاجتماعية، نابع من مواقفها وحرصها الشديد على أن ينال كلّ العراقيين حقوقهم، وألا يكون هنالك تمييز لشريحة معينة على حساب بقية شرائح المجتمع، وهذا يكون في ضوء تفهم المرجعية الرشيدة لأهمية الدستور والقانون في حياة أيّ مجتمع، إسوةً بالأُمم المتحضرة، التي تسعى في إحلال السلم والعدالة الاجتماعية لكافة مكونات الشعب العراقي، وأن لا يكون لفئة ما امتياز على بقية الفئات، وهذا هو موقف أبوي تجاه شرائح المجتمع العراقي، وليس موقفاً سياسياً إلزامياً.

يعدّ دور المرجعية في الإشراف على شؤون الناس الروحية والعبادية والاجتماعية، تكليفاً وليس تشريفاً، وهي قبل كلّ شيء مؤسسة دينية علمية لا مركزاً سياسياً؛ لذا فإنّ عملية الانتخاب في نظر المرجعية ليس شأنًا سياسياً فقط، وإنما هي شأن اجتماعي، يدخل في دائرة اهتمامات المرجعية. وبحكم تصدي السيد السيستاني لمقام المرجعية الدينية، فإنّه يرى نفسه ملزماً بالتعاطي في قضية الانتخابات، والتي يعتقد أنّها الأساس المتين للعملية السياسية وللحياة الاجتماعية في أيّ مجتمع أو بلد، ومن خلال التأمل في تجارب الأمم التي تتمتع بنظم سياسية مستقرة وبحياة هادئة، فسلامة الحياة السياسية يكون بوجود انتخابات حرة نزيهة تعبّر عن رأي الأمة وإرادتها.

بقيت المرجعية الدينية وعلى طول مسيرتها وتاريخها مستقلة عن الأحزاب والدولة وسياساتها تماماً؛ لأنها تسعى للاحتفاظ بالطابع الإسلامي للعراق، خاصة في الوقوف بوجه الاحتلال والمدّ التكفيري؛ ولذا لم توافق على الوجود الأميركي لوقت طويل، بقرينة أنّ القيادات السياسية كانت تحاول كسب رضا المرجعية الدينية ومباركتها لخطواتها وقراراتها، وهذا ما حدث في الانتخابات السابقة لاكتساب الشرعية، كذلك رفضت أغلب هذه القيادات السياسية تواجد الاحتلال في العراق ودعت لإخراجه.

إنّ بيانات السيد السيستاني منعت الفتنة الطائفية، إذ تمثّل المرجعية الدينية في النجف الأشرف صمام أمان لعموم فئات الشعب منذ ثورة العشرين وإلى وقتنا الحاضر؛ فقد قامت بحثّ الناس على الجهاد والقتال ضدّ الاحتلال في عشرينيات القرن الماضي، فضلاً على أنّها كانت بالمرصاد ضدّ الممارسات الطائفية التي انتهجها بعض الساسة.

أيقنت المرجعية الدينية أنّ تصحيح المسار يتحقق بإجراء الانتخابات النزيهة؛ إذ سيأخذ كلّ ذي حقّ حقه، لكنّ تقصيراً واضحاً ظهر من جهة الذين تصدّوا للعمل السياسي في العراق من مختلف المكونات، بظهور التقسيم الطائفي أو المحاصصة الطائفية للحكم في العراق، وليس على أساس الكفاءة والمؤهلات، كذلك استشرى الفساد المالي والإداري في كلّ مفاصل الدولة، وعلى مختلف المستويات الذي لم يشهده العراق خلال تاريخه السياسي، فأدّى هذا التناحر بين الكتل السياسية والفساد المالي إلى سوء الخدمات، وتزايد مستويات الفقر وسرقة المال العام، ودخول المجموعات الإرهابية من جهة تنظيم داعش الإرهابي، والاستيلاء على مساحات واسعة من العراق، وعلى الرغم من التحذير المستمر للمرجعية الدينية للسياسيين من خطورة هذه الأمور على مستقبل العراق، ودعواتها المستمرة إلى الالتزام بحرية الشعب وتوفير العيش السليم له، والحفاظ على المال العام، ومطالبتها المواطنين - وفي بداية أيّ انتخابات على مستوى النواب أو المحافظات، إلى الاختيار على أساس الكفاءة والنزاهة لتولي المناصب العليا في البلاد، بمحاولة لتغيير الوضع القائم، وإنهاء حالة الانقسام والفساد المستشري بالطرق الديمقراطية عن طريق الانتخابات، إلّا أنّ الوضع بقي على حاله ولم يتغيّر، بل زاد من

سوء الأمور إلى الأزمة الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط، كل هذا قاد المرجعية إلى تصاعد دورها في الأمور السياسية للبلاد، وعدم ترك الأمور بيد السياسيين الحاليين.

الملخص

يُعدّ الدور الوطني والبناء الاجتماعي للمرجعية الدينية في بناء الدولة، موضوعٌ يكتنز في ثناياه تأريخ الشعب العراقي وطبيعة مجتمعه في معالجة قضايا التنمية والسياسية، التي ارتبطت بإرادة الشعب، هذا الشعب الذي يدين بالولاء والاتباع لمرجعياته الرشيدة كقيادة روحية وتوجيهية في عباداته ومعاملاته ومواقفه الوطنية؛ لأن نشوء المرجعية الدينية ارتبط بحاجة الأمة للإصلاح، والتواصل مع الرسالة وامتدادها عبر حركة التاريخ.

الهوامش:

- (١) سورة التوبة، الآية: ١٢٢.
- (٢) ينظر: الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي: ٤١٩/٩.
- (٣) القاموس المحيط، الفيروز آبادي (رجع): ٢٨/٣.
- (٤) المرجعية ومواقفها السياسية في المدرسة أهل البيت (عليهم السلام)، محمد الغروي: ٧.
- (٥) الحوزة العلمية في النجف الأشرف: علي أحمد البهادلي: ١٨٢.
- (٦) خلافة الانسان وشهادة الأنبياء، السيد محمد باقر الصدر: ٢٣.
- (٧) ينظر: المرجعية الدينية ودورها الوطني في تاريخ العراق الحديث والمعاصر (١٩٠٠ - ٢٠٠٢)، د. صالح مهدي علي الطفيلي: ٤٠.
- (٨) زبدة الأحكام، ناصر مكارم الشيرازي: ١١٠، وينظر: دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث: عبد الله فهد النفيسي: ٨٧.
- (٩) ينظر: المرجعية والأمة: السيد محمد رضا الغريفي: ١٢٨.
- (١٠) ينظر: المرجعية من الذات الى المؤسسة، حسين بركة الشامي: ١٤٥.
- (١١) ينظر: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، علي الوردي: ٥٨.
- (١٢) ينظر: نهج البلاغة، وهو مجموعة ما اختاره الشريف الرضي (ت: ٤٠٦هـ)، من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، ضبط نصّه وابتكر فهارسه العلمية الدكتور: صبحي الصالح: ٥٤٥.
- (١٣) ينظر: المرجعية الدينية: محمد سعيد الحكيم: ٥٨.

- (١٤) ينظر: المرجعية والقيادة: السيد كاظم الحسيني الحائري ١٣٤.
- (١٥) ينظر: لسان العرب (وطن): ٣٤٢/١٧.
- (١٦) من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية ، صاموئيل هنتغتون ، تر: حسام الدين خضور: ٢٨١.
- (١٧) ينظر: أساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف: محمد حسين علي الصغير: ٥٥.
- (١٨) ينظر: العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية و الحزبية: عادل رؤوف: ٨٢.
- (١٩) ينظر: المرجعية الدينية في النجف ومواقفها السياسية في العراق: ٦٩.
- (٢٠) ينظر: دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، عبد الله النفيسي: ٦٣.
- (٢١) ينظر: المرجعية الدينية في النجف ومواقفها السياسية في العراق من ١٩٥٨-١٩٦٨، حيدر نزار عطية: ١٤٦.
- (٢٢) ينظر: المرجعية من الذات الى المؤسسة، حسين بركة الشامي: ٣٤.
- (٢٣) ينظر: الحوزة العلمية العراقية المشروع السياسي، صادق جعفر الروازق: ٦٨.
- (٢٤) ينظر: الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشعبي: جعفر عبد الرزاق: ٦٣.
- (٢٥) ينظر: دور المرجعية الدينية الدينية في رسم مستقبل العراق ، الشيخ قاسم الهاشمي: ١٠.
- (٢٦) ينظر: المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، صلاح عبد الرزاق: ٥٥.
- (٢٧) ينظر: الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث، عباس جعفر محمد الإمامي: ٢٤٧.
- (٢٨) تاريخ العراق السياسي الحديث: عبد الرزاق الحسيني: ٣ / ٢٢، وتاريخ العراق السياسي المعاصر: حسن شبر: ٤٦.
- (٢٩) ينظر: سلطة النصّ الديني وبناء الدولة، السيد السيستاني أئمةً نموذجاً، د. حيدر نزار السيد سلمان: ٢٩.
- (٣٠) المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الإمامية (دراسة في التطور السياسي والعلماء): د. جودت القزويني: ٩.

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم
٢. أساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف: محمد حسين علي الصغير، مؤسسة البلاغ، بيروت، ٢٠٠٣م.
٣. تاريخ العراق السياسي الحديث: عبد الرزاق الحسيني، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٩.
٤. تاريخ العراق السياسي المعاصر: حسن شبر، دار المنتدى، بيروت، ١٩٩٠م.
٥. الحوزة العلمية العراقية المشروع السياسي: صادق جعفر الروازق، العراق، ٢٠٠٦م.
٦. الحوزة العلمية والمرجعية: محمد باقر الحكيم، النجف، ٢٠٠٥م.
٧. خلافة الانسان وشهادة الانبياء: السيد محمد باقر الصدر، قم، ٢٠٠٣.
٨. الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشعبي: جعفر عبد الرزاق، دار الروابي، بغداد، ٢٠٠٥م.
٩. الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث: عباس جعفر محمد الإمامي، دار العلم للنابهين، بيروت، ٢٠١١م.
١٠. دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث: عبد الله النفيسي، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣م.
١١. دور الشيعة في مواجهة الاستعمار: سليم الحسني، قم، ٢٠٠٤م.
١٢. دور المرجعية الدينية الدينية في رسم مستقبل العراق، الشيخ قاسم الهاشمي، سلسلة محاضرات في المعارف الإسلامية.
١٣. زبدة الأحكام: ناصر مكارم الشيرازي، قم المقدسة، ١٤١٤هـ.
١٤. سلطة النص الديني وبناء الدولة، السيد السيستاني أنموذجاً، د. حيدر نزار السيد سلمان، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.
١٥. العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية: عادل رؤوف، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق، ٢٠٠٠م.

١٦. القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة الثامنة ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٧. المجلس التأسيسي العراقي: محمد مظفر الأدهمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩م.
١٨. المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الإمامية (دراسة في التطور السياسي والعلماء): د. جودت القزويني ، دار الرادين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
١٩. المرجعية الدينية في النجف ومواقفها السياسية في العراق من ١٩٥٨-١٩٦٨، حيدر نزار عطية، بغداد ، العراق، ١٩٧٢.
٢٠. المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، صلاح عبد الرزاق، منتدى المعارف، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
٢١. المرجعية الدينية ودورها الوطني في تاريخ العراق الحديث والمعاصر (١٩٠٠-٢٠٠٢): د. صالح مهدي علي الطفيلي، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٢٢. المرجعية الدينية: محمد سعيد الحكيم، دمشق، ٢٠٠٤م.
٢٣. المرجعية من الذات الى المؤسسة: حسين بركة الشامي، لندن، ١٩٩٩.
٢٤. المرجعية والأمة: السيد محمد رضا الغريفي، الإصدار السادس، الطبعة الثانية، السنة: ٥١٤٢٧.
٢٥. المرجعية والقيادة: السيد كاظم الحسيني الحائري، دار التفسير، الجمهورية الإسلامية في إيران، قم، ط ٢، ١٤٢٤هـ.
٢٦. المرجعية ومواقفها السياسية في مدرسة أهل البيت (عليهم السلام): السيد محمد العزاوي، دار المحبة البيضاء، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢٧. من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية ، صاموئيل هنتغتون ، تر: حسام الدين خضور، دمشق، ٢٠٠٥.

٢٨. نهج البلاغة، وهو مجموعة ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي (ت: ٤٠٦هـ)، من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، ضبط نصّه وابتكر فهارسه العلميّة الدكتور: صبحي الصالح، طبعة جديدة ومنقحة، أنوار الهدى، إيران، قم، الطبعة الرابعة، ١٤٣١هـ.

٢٩. الميزان في تفسير القرآن: السيد محمد حسين الطباطبائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ١٤١٧هـ.